مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: "دور الإفصاح القطاع في تعزيز ملائمة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: د. علي يوسف، محمد صفا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4733
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

"دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية"
"دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

الدكتور علي يوسف*
محمد صفا**

(تاريخ الإيداع 26 / 5 / 2015. قُبِل للنشر في 16 / 7 / 2015)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث بصفة أساسية إلى بيان دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية، وذلك من خلال بيان دور المعلومات القطاعية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وبحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

لتحقيق ذلك، قُسَم البحث إلى جزأين: نظري وتطبيقي، تناول الباحث في الجزء الأول مفهوم الإفصاح القطاعي وطبيعة المعلومات التي يوفرها حول المنشأة وطرق تقسيم المنشأة إلى قطاعات، وبيان مفهوم ملائمة التقارير المالية، والخصائص التي تجعل التقارير المالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين، ومن ثم بيان أهمية المحتوى المعلوماتي للإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية.

أما في الجزء الثاني فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي(Linear Regression)لدراسة وتحليل نوع وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق كمتغيرات مستقلة، والسعر السوقي للسهم و حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية كمتغيرات تابعة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (12) بنك مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية تتوفر عنها البيانات اللازمة لإعداد الدراسة التطبيقية.

أكدت النتائج صحة الفرضية الأولى القائلة: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم"، كما أكدت صحة الفرضية الثانية القائلة: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية"، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للبحث القائلة: "يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في تعزيز ملائمة التقارير المالية".

* استاذ مساعد –قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.
** دراسات عليا (ماجستير) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

"The Role Of The Segment Disclosure In Strengthen The RelevanceOf Financial Reports " "An Empirical Study on the banks listed in the Damascus Securities Exchange".

Dr. Ali Yousif [*]
Mohammad Safa [**]

(Received 26 / 5 / 2015. Accepted 16 / 7 / 2015)

□ ABSTRACT □

The objective of this research is primarily to indicate the role of the segmentdisclosure instrengthen the relevance of financial reports, through the statement of the role of the segmentinformation in enhance the ability to predict the market price of the shares, and the stockshare of future operating cash flows.

To achieve this, the search is divided into two parts: theoretical and practical, the first part, is about the concept of segment disclosure and the nature of the information provided about the facility and ways to divide the property into segments, and indicate theconcept ofrelevance financial reports, and the characteristics that make the financial reports, relevance to the needs of users, and then show the importance informational content segment disclosure in promoting therelevanceof financial reports.

In the second part has been used linear regression model (Linear Regression) to study and analyze the type and strength of the relationship between the variables of the study, of the results of the operating segmentsper share, consisting of banks listed on the Damascus Stock Exchange as Independent variables, and the market price of shares and per share from operating cash flows future as dependent variables, and that the application to a sample of (12) listed bank in Damascus Securities Exchange for the preparation of Applied study data are available.

Results confirmed the health of the first hypothesis: "disclose of the results of the operating segments consisting of the facilityhelps to predict the market price per share", also confirmedThe health of the second hypothesis: "disclose of the results of the operating segments consisting of the facilityhelps to predict the share of the stock of future operatingcash flows ", which confirms the correctness of the main premise of the search theory: "disclosure of information relating to operating segments consisting of the facilityhelps instrengthentherelevance of financial reports".

[*] **Associate Professor - Department of Accounting - Faculty of Economics - Damascus University – Syria.**
[**] **Postgraduate Student - Department of Accounting - Faculty of Economics - Damascus University – Syria.**

مقدمة:

في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في حجم ونشاط المنشآت، واتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية على المستوى الدولي، عمدت المنشآت في إطار بحثها عن الفرص الاستثمارية المناسبة لها إلى التوسع في ممارسة أنشطتها، وذلك من خلال التنوع في خطوط الإنتاج، أو فتح فروع تابعة لها في مناطق جغرافية مختلفة، حيث أن الربحية وفرص النمو وحجم المخاطر قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية ، وباعتبار أن التقارير المالية تشكل المحتوى الإعلامي عن المنشأة ونتائج أعمالها، لابد من إعداد هذه التقارير وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح،بحيث توفر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية تتعلق بحقيقة المراكز المالية للمنشآت، وحقيقة الأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلاً، لكي تساهم بدور هام وفاعل في خدمة مستخدميها باختلاف فئاتهم،حيث تزداد ملائمة التقارير المالية في عملية اتخاذ القرارات عند كفاية الإفصاح، فوجود المعلومات التفصيلية التي تغطي الأنشطة المتنوعة للمنشأة ومختلف المناطق والأسواق التي تعمل فيها قد يجعل التقارير المالية أكثر ملائمة ومنفعة لخدمة مستخدميها، وذلك لكونها تمّكنهم من تقييم أداء كل قطاع على حدا ومعدلات ربحيته ونموه ودرجات المخاطر التي قد يتعرض لها، وعليه تمكنهم من التنبؤ بربحية كل قطاع وبالتالي تقييم ربحية المنشأة ككل، ونتيجةً لذلك ،ظهرت حاجة ملحة لدى مستخدمي التقارير المالية للحصول إلى معلومات إضافية أكثر تفصيلاً عن درجة تنوع عمليات المنشأة، تساهم في تقييم أفضل لأداء المنشآت،وتفي باحتياجاتهم المتطورة التي تواكب تطور وتنوع حجم أنشطة هذه المنشآت، وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشكل أكثر رشداً وموضوعية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

- ✓ **دراسة عبد (2003)[1]:**

بعنوان ((الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات – دراسة ميدانية)).

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام 2001، ودراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الأصول الثابتة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

لتحقيق ذلك،استخدمت الدراسة مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية الذي يحتوي على (21) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وجرى تقسيم مؤشر الإفصاح إلى أربعة أجزاء (القطاع الرئيسي (العمل)، القطاع الثانوي (الجغرافي)، الإفصاحات الأخرى المطلوبة، الإفصاحات حسب التشريعات المحلية)، وتم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان.

أظهرت النتائج أن شركات العينة تقوم بالإفصاح عن حوالي 15% من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي، كما أظهرت وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير

---

[1]عبد، سوزان رسمي حسن (2003). "الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، في حين بينت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من الرفع المالي، ونسبة الأصول الثابتة، وتذبذب الأرباح.

- ✓ **دراسة العمري وآخرون (2007)[2]:**

بعنوان ((الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية – دراسة ميدانية)).

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام 2002، وتحديد أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الأصول الثابتة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

لتحقيق ذلك،استخدمت الدراسة مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية الذي يحتوي على (21) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وجرى تقسيم مؤشر الإفصاح إلى أربعة أجزاء (القطاع الرئيسي (العمل)، القطاع الثانوي (الجغرافي)، الإفصاحات الأخرى المطلوبة، الإفصاحات حسب التشريعات المحلية)، وتم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان.

أظهرت النتائج أن شركات العينة تقوم بالإفصاح عن حوالي 15% من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي، كما أظهرت وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، في حين بينت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من الرفع المالي، ونسبة الأصول الثابتة، وتذبذب الأرباح.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنكليزية:

- ✓ **دراسةHessling&Jaakola (2007)[3]:**

بعنوان ((من خلال عيون الإدارة: دراسة على تقرير القطاع في الشركات السويدية والنتائج المحتملة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS(8)))) Through The eyes of management: A study on segment reporting in Swedish Companies and possible implications of IFRS(8)))

هدفت الدراسة إلى تحديد نتائج تطبيق ممارسات الإفصاح القطاعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي(IAS(14)للشركات المدرجة في سوق ستوكهولم للأوراق المالية، ومن ثم تحري النتائج المحتملة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS(8)، وذلك بالتطبيق على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق ستوكهولم للأوراق المالية لعام 2006.

---

[2] **العمري، أحمد محمد وآخرون (2007). "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 44(2)، ص ص 1-48.**

[3] **Karin Hessling, Anna &Jaakola, Johanna (2007)." Through The eyes of management: A study on segment reporting in Swedish Companies and possible implications of IFRS(8)", (Master's thesis in accounting and financial management), Stockholm school of Economics.**

أوضحت النتائج أن المعلومات القطاعية للشركات السويدية المعدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي(14)IASالمعدل كان لها عموماً نوعية عالية من ناحية الاتساق والالتزام، كما أظهرت النتائج من خلال التحليل [في ضوء الخصائص النوعية لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)]أن النتائج المحتملة لتطبيق المعيار الجديد(8)IFRSتزيد من الملائمة والاتساق، وتقلل من قابلية المقارنة، كما أظهرت النتائج أن تطبيق المعيار الجديد يتوقع أن يكون له تأثير أقل على الشركات السويدية من المعيار المقابل له في الولايات المتحدة الأمريكية.

- ✓ **دراسةShailer&Birt(2009)[4]:**

بعنوان ((ملائمة القيم في البيانات القطاعية)) ((The Value Relevance Of Segment Data))

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت نماذج التقييم التي تستخدم متغيرات القطاع تزود بقيمة إضافية بالمقارنة مع نماذج التقييم التي تستخدم المعلومات الإجمالية فقط.

لتحقيق ذلك استخدمت الدراسة ثلاثة نماذج تقييم لفحص القوة التوضيحية المتزايدة لبيانات القطاع فيما يتعلق بأسعار الأسهم، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (200) من المنشآت الاسترالية التي أفصحت عن بيانات القطاع أثناء الفترة 2003 – 2008.

أظهرت النتائج أن نماذج التقييم المتضمنة إيرادات القطاع والقيمة الدفترية لملكية القطاع تعطي قوة توضيحية أعظم من نماذج التقييم المستندة إلى البيانات الإجمالية فقط.

- ✓ **دراسة Yusof&Ismail (2009)[5]:**

بعنوان ((التقرير القطاعي للشركات الماليزية: المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) مقابل المعيار المحاسبي الماليزي رقم (22)))

((Segmental reporting by Malaysian Companies: IAS(14) Versus MASB(22)))

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثيرات المعيار الماليزي (22)MASBعلى ممارسات الإفصاح ما بين الشركات الماليزية، وما إذا كان تقديم هذا المعيار أدى إلى مستوى أعظم من الإفصاح القطاعي في ماليزيا بالمقارنة مع سلفه المعيار الدولي(14)IAS، وذلك بالتطبيق على التقارير المالية السنوية لأكبر (53) شركة مدرجة في البورصة الماليزية عام 2003.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعيار المحاسبي الماليزي (22)MASBأدى إلى تحسين ممارسات الإفصاح القطاعي لشركات العينة بالمقارنة مع المعيار الدولي (14)IAS، وذلك من خلال الإفصاح عن عدد أكبر من خطوط العمل والقطاعات الجغرافية في التقارير المالية لشركات العينة.

- ✓ **دراسةHeem&Valenza (2010)[6]:**

بعنوان ((تحليل الإفصاحات القطاعية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (14) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8))) ((An Analysis Of Segment Disclosures Under IAS(14) And IFRS(8))

[4]B., Jacqueline & S., Gregory (2009). "The value relevance of segment data", The university of Melbourne, Australia.

[5]I., Hashanah & Y., NurulAdillah (2009). " Segmental reporting by Malaysian companies: IAS 14 versus MASB 22", Journal of Modern Accounting and Auditing, 5 (9), 1-12.

[6]Valenza, Pascale Taddei&Heem, Gregory (2010). " AnAnalysis Of Segment Disclosures Under IAS(14) And IFRS(8)", Available at SSRN .

هدفت الدراسة إلى دراسة التغيرات في المعلومات المفصح عنها عن قطاعات العمل في ظل تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS(8) "القطاعات التشغيلية"، الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS(14) "التقارير القطاعية"، والذي يتقارب مع المعيار الأمريكي SFAS(131)، والمعمول به منذ 1 يناير 2009.

تم إجراء الدراسة بالتطبيق على التقارير المالية النصف سنوية لـ 40 شركة فرنسية، لدراسة التغيرات في المؤشرات والقطاعات المفصح عن معلوماتها في التقارير المالية قبل وبعد الانتقال إلى تطبيق المعيار IFRS(8).

أظهرت نتائج الدراسة أنه على خلاف الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تطبق المعيار SFAS(131)، فإن الشركات الفرنسية الكبيرة لم تفصح عن عدد أكبر من القطاعات، ولم تنشر عدد أكبر من المؤشرات في تقاريرها المالية في ظل تطبيقها للمعيار IFRS(8).

- ✓ **دراسة Nienhaus&Kajuter (2015)[7]:**

بعنوان ((تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) على القيمة الملائمة للتقارير القطاعية))

((The Impact Of IFRS(8) Adoption On The Value Relevance Of Segment Reports))

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المعيار IFRS(8) على القيمة الملائمة للتقارير القطاعية.

لتحقيق هدف الدراسة تم تجميع البيانات القطاعية لعينة مكونة من أكبر / 160/ شركة مدرجة في البورصة الألمانية خلال الفترة 2007 – 2010، وقد جرى تحليل البيانات القطاعية من خلال ثلاثة خطوات:

-الخطوة الأولى: مقارنة القيمة الملائمة للتقارير القطاعية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS(8).

-الخطوة الثانية: تحليل مجموعة المعالجات للشركات التي اضطرت إلى تغيير تقسيماتها بالاستناد إلى المعيار IFRS(8)، وكذلك الشركات التي لم تتأثر في تقسيماتها بعد تطبيق المعيار.

-الخطوة الثالثة: معرفة هل تم تطبيق شرط تقديم البيانات المالية للسنة الحالية والسنة السابقة، وفقاً لقواعد المحاسبة الحالية التي تسمح بتحليل مجموعة البيانات من التقارير القطاعية لنفس الشركة ولنفس العام بموجب معيارين مختلفين.

أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير القطاعية المعدة وفقاً للمعيار IFRS(8) لها قيمة ملائمة أعلى، بالمقارنة مع التقارير القطاعية المعدة وفقاً للمعيار IAS(14) وذلك في كل خطوات التحليل الثلاث.

- ✓ **دراسة Danbolt&Aleksanyan (2015)[8]:**

بعنوان ((التقارير القطاعية: هل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) حقاً أفضل؟))

((Segment Reporting: IsIFRS(8) Really Better?))

هدفت الدراسة إلى المساهمة في النقاش الدائر حول معايير التقرير القطاعي في المملكة المتحدة وأوروبا، وتحديداً ميزات المعيار IFRS(8) بالقياس إلى المعايير السابقة له SSAP(25) و IAS(14).

لتحقيق أهداف الدراسةتم إجراء تحليلات لممارسات التقرير القطاعي لفترة طويلة غطت التقارير المالية المعدة بموجب معايير التقرير القطاعي الثلاث SSAP(25) و IAS(14)و IFRS(8), وذلك بالتطبيق على عينة كبيرة من

7Kajüter, Peter &Nienhaus, Martin (2015)."The Impact of IFRS (8) Adoption on the Value Relevance of Segment Reports", University of Muenster - Accounting Center, Available at SSRN.

[8]Aleksanyan, Mark &Danbolt, Jo (2015). "Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better?" , Forthcoming in Accounting in Europe, A Journal of the European Accounting Association, Available at SSRN.

الشركات المدرجة في المملكة البريطانية، وقد تم تحليل التقارير القطاعية لشركات العينة بالاعتماد على نظرية تكلفة الملكية (PCT)، حيث أن اعتبارات تكاليف الملكية تؤثر على خيارات الإفصاح القطاعي للشركات.

أظهرت نتائج الدراسة بأنه عندما يكون مطلوب من الشركات الإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً عن القطاعات الجغرافية بموجب المعيارين IAS(14)وIFRS(8),(عندما تكون المناطق الجغرافية هي أساس القطاعات التشغيلية بموجب المعيار IFRS(8)، أو أنها قطاعات أساسية بموجب المعيار IAS(14))، فإنه يتم تحديد القطاعات الجغرافية المفصح عن معلوماتها في التقارير المالية، بالمناطق الجغرافية الأوسع، بالمقارنة عما كان عليه الحال بموجب المعيار SSAP(25)، كما أظهرت النتائج أنه وعلى الرغم من أن الشركات أفصحت عن معلومات قطاعية أكثر تفصيلاً بموجب المعيارين IAS(14)وIFRS(8)، بالمقارنة عما كان عليه الحال بموجب المعيار SSAP(25)، إلى أن تطبيق المعيارينIAS(14)وIFRS(8), أدى إلى انخفاض ملحوظ في:

-مستوى خصوصية القطاعات الجغرافية المفصح عنها.

-كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها المتعلقة بالقطاعات الجغرافية، والتي تعد واحدة من البيانات الأكثر أهمية بالنسبة للمستخدمين.

وعليه فإن تطبيق المعايير IAS(14)وIFRS(8)، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الملكية، وانخفاض في الإفصاح عن بيانات الأداء القطاعي، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل فائدة التقارير القطاعية للمستثمرين.

ـ من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة، يمكن للباحث تسجيل الملاحظات الآتية:

1. لم يعطى الإفصاح القطاعي حيزاً كبيراً في الدراسات العربية، حيث لم يستطع الباحث الوقوف إلى على دراستين فقط تتعلق بموضوع الإفصاح القطاعي، وقد كان لهاتين الدراستين نفس الأهداف وأسلوب الدراسة، كما توصلت الدراستان إلى نفس النتائج، في حين أولت الدراسات الأجنبية أهمية أكبر للإفصاح القطاعي، حيث يوجد عدد أكبر من الدراسات الأجنبية المتعلقة بهذا الموضوع.

2. إن أهم ما توصلت له من نتائج، الآتي:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، بالمقابل عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من الرفع المالي، ونسبة الأصول الثابتة، وتذبذب الأرباح.

-إن نماذج التقييم المستندة إلى المعلومات القطاعية تعطي قوة توضيحية أعظم من نماذج التقييم المستندة إلى البيانات الإجمالية فقط.

-أن المعيار المحاسبي الماليزي MASB(22) أدى إلى تحسين ممارسات الإفصاح القطاعي لشركات العينة بالمقارنة مع المعيار الدولي IAS(14)، وذلك من خلال الإفصاح عن عدد أكبر من خطوط العمل والقطاعات الجغرافية في التقارير المالية لشركات العينة.

-أن المعلومات القطاعية المعدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS(14)المعدل كان لها عموماً نوعية عالية من ناحية الاتساق والالتزام، وأن النتائج المحتملة لتطبيق المعيار الجديد IFRS(8)تزيد من الملائمة والاتساق، وتقلل من قابلية المقارنة.

-لم تفصح الشركات الفرنسية الكبيرة عن عدد أكبر من القطاعات، ولم تنشر عدد أكبر من المؤشرات في تقاريرها المالية في ظل تطبيقها للمعيار IFRS(8).

-أن التقارير القطاعية المعدة وفقاً للمعيار IFRS(8) لها قيمة ملائمة أعلى، بالمقارنة مع التقارير القطاعية المعدة وفقاً للمعيار IAS(14).

-أنه في ظل المعيارين IAS(14) و IFRS(8), تم تحديد القطاعات الجغرافية المفصح عن معلوماتها في التقارير المالية، بالمناطق الجغرافية الأوسع، بالمقارنة عما كان عليه الحال بموجب المعيار SSAP(25)، وأن تطبيق المعيارين IAS(14) و IFRS(8) , أدى إلى انخفاض ملحوظ في:

- مستوى خصوصية القطاعات الجغرافية المفصح عنها.
- كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها المتعلقة بالقطاعات الجغرافية، والتي تعد واحدة من البيانات الأكثر أهمية بالنسبة للمستخدمين.

وعليه فإن تطبيق المعايير IAS(14)وIFRS(8)، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الملكية، وانخفاض في الإفصاح عن بيانات الأداء القطاعي، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل فائدة التقارير القطاعية للمستثمرين.

3. إن أهم ما ركزت عليه الدراسات السابقة هو معرفة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وأثر بعض العوامل على مستوى الإفصاح القطاعي، ومدى الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح القطاعي وأثر متطلبات تلك المعايير على جودة التقارير المالية، كما ركزت على تحديد أثر المعلومات القطاعية على دقة التنبؤات.

4. إن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت بيان دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية من خلال بيان دور المعلومات القطاعية المفصح عنها في التقارير المالية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وبحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وذلك بالتطبيق على المعلومات المتعلقة بالبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

تفتقد التقارير المالية المجملة التي تعد على المستوى الكلي للمنشأة إلى المحتوى الإعلامي عن طبيعة النشاطات التجارية التي تشارك فيها المنشأة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، بالتالي هناك تساؤلات قد تطرح حول مدى ملائمة التقارير المالية المجملة للوفاء بمختلف احتياجات مستخدميها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

بناءً على ما تقدم،يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

. هل يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في تعزيز ملائمة التقارير المالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال العام التساؤلات الآتية:

- هل يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم؟
- هل يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية؟

أهمية البحث و أهدافه:

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية، وذلك من خلال:

-تحديد دور الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم.

-تحديد دور الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

-أهمية البحث:

-تبرز أهمية هذا البحث في تقديمه دليل تجريبي يبين دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية في البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبما أن هذا البحث من الدراسات الأولى التي تتناول هذا الموضوع في سورية، فهو يعتبر دليلاً مرشداً يفيد القائمين على إدارة الشركات والهيئات المشرفة على عمل السوق المالية والمستثمرين في الأوراق المالية في التعرف على أهمية هذه المعلومات ودورها في تعزيز ملائمة التقارير المالية، وأهميتها لقرارات المستثمرين.

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث المطروحة وتحقيقاً لأهدافه يمكن وضع الفرضية التالية:

. يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في تعزيز ملائمة التقارير المالية.

ويتفرع عن هذه الفرضية العامة الفرضيات الآتية:

- يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم.
- يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

منهجية البحث:

انسجاماً مع طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه واختبار فرضياته، وعلى اعتبار أن منهج البحث هو الخطوات التي اتبعها الباحث في إعداد بحثه، فإن المنهج المتبع في هذا البحث يقوم على مايلي:

1. تصميم البحث: قسم البحث إلى جزأين: نظري وتطبيقي:

- الجزء النظري: تناول الباحث في هذا الجزء مفهوم الإفصاح القطاعي وطبيعة المعلومات التي يوفرها حول المنشأة وطرق تقسيم المنشأة إلى قطاعات، وبيان مفهوم ملائمة التقارير المالية، والخصائص التي تجعل التقارير المالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين، ومن ثم بيان أهمية المحتوى المعلوماتي للإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية، وذلك بهدف تكوين إطاراً معرفياً عن موضوع الإفصاح القطاعي وأهميته.

-الجزء التطبيقي: قام الباحث في هذا الجزء باختبار فرضيات البحث، من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي(Linear Regression)لدراسة وتحليل نوع وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية كمتغيرات مستقلة، والسعر السوقي للسهم و حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية كمتغيرات تابعة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (12) بنك مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية تتوفر عنها البيانات اللازمة لإعداد الدراسة التطبيقية.

2. جمع البيانات: قام الباحث بالحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث، من خلال التقارير المالية الربعية المنشورة للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال أربعة أعوام هي: 2011 – 2012 – 2013 – 2014.

متغيرات البحث:

لتحقيق أهداف البحث حدد الباحث متغيرات الدراسة وفق مايلي:

– المتغيرات المستقلة: تمثلت المتغيرات المستقلة في المعلومات القطاعية (حصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)، حيث تقسم البنوك إلى أربعة قطاعات تشغيلية وهي:

-الأفراد (التجزئة)(**Persons**): يشمل هذا القطاع متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

-المؤسسات(**Institutions**): يشمل هذا القطاع متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

-الخزينة(**Treasury**): يشمل هذا القطاع متابعة الودائع والتسهيلات بالبنوك والخدمات المصرفية الأخرى والاستثمارات وخدمات التداول.

-أخرى(**Other**): يشمل الأعمال الأخرى الغير مشمولة في القطاعات الثلاثة السابقة.

_ وقد قام الباحث بقياس المتغيرات المستقلة من خلال قسمة نتائج الأعمال التشغيلية (الربح التشغيلي)للقطاعات المكونة للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على عدد الأسهم العادية لتلك البنوك.

–المتغيرات التابعة: تمثلت المتغيرات التابعة في السعر السوقي للسهم، وحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

– وقد تم تحديد السعر السوقي للسهم من خلال سعر الإغلاق للسهم في نهاية كل ربع الوارد في نشرات التداول الربعية، كما تم قياس حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية من خلال قسمة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية على عدد الأسهم العادية للبنوك.

2–الإطار النظري للبحث:

تناول هذا الجزء الإطار النظري للبحث من خلال التطرق لمفهوم الإفصاح القطاعي وطبيعة المعلومات التي يوفرها حول المنشأة وطرق تقسيم المنشأة إلى قطاعات، وبيان مفهوم ملائمة التقارير المالية والخصائص التي تجعل التقارير المالية ملائمة لحاجات مستخدميها، من ثم بيان أهمية المحتوى المعلوماتي للإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية.

2–1:مفهوم الإفصاح القطاعي:

نظراً لما تعانيه المنشآت من منافسة شديدة وتحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من عام لآخر، وبحثاً منها عن الفرص الاستثمارية المناسبة لها، عمدت هذه المنشآت إلى التوسع في أعمالها من خلال ممارسة العديد من الأنشطة المتنوعة في صناعات مختلفة، أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة حيث الاختلاف في معدلات الربحية، وفرص النمو، وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية[9]، الأمر الذي جعل من التقارير المالية المجملة التي تعد على المستوى الكلي للمنشأة، غير ملائمة ولا تحقق المنفعة لمستخدميها في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية المختلفة، وذلك لافتقادها إلى المحتوى الإعلامي عن طبيعة الأنشطة التجارية التي تشارك فيها المنشأة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها،

[9] **العمري، أحمد محمد وآخرون (2007). مرجع سابق، ص5.**

وبذلك افتقادها لأهم الخصائص النوعية التي يجب توافرها في التقارير المالية لتكون مفيدة لمستخدميها، حيث أن جودة التقارير المالية تتمثل في كفاية الإفصاح المتضمن فيها، فقطاعات المنشأة في بعض الحالات تشبه وحدات مستقلة وكاملة ولكل منها خصائصها الواجب الإفصاح عنها بشكل مستقل، وعليه ظهرت حاجة ملحة من مستخدمي التقارير المالية للحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً عن درجة تنوع عمليات المنشآت تساهم في تقييم أفضل لأداء المنشآت وتفي باحتياجاتهم المتطورة التي تواكب تطور وتنوع حجم أنشطة هذه المنشآت، فكانت الحاجة إلى ظهور التقارير القطاعية والتي تعرف على أنها تقسيم المنشأة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات القطاعية المجزأة جنباً إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية[10].

وبالتالي فإن المعلومات القطاعية هي: المعلومات التي تبرز مخاطر وعوائد المنشأة من خلال إظهار المركز المالي والأداء حسب كل قطاع[11].

- **طرق تقسيم الشركة إلى قطاعات:**

يوجد عدة طرق لتقسيم الشركة إلى قطاعات وهي:

أ -**التقسيم حسب قطاعات الأعمال(Line of Business):**

يعرف قطاع العمل على أنه: مكون قابل للتمييز في كيان يعمل في تزويد منتج أو خدمة فردية أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات ذات العلاقة، ويخضع لأخطار وعوائد تختلف عن قطاعات العمل الأخرى [12]، وهناك العديد من العوامل التي يتعين على المنشأة أخذها في الاعتبار عند تحديد قطاعات الأعمال التي تتكون منها المنشأة، **وهي**[13]:

طبيعة المنتجات أو الخدمات.

طبيعة عمليات الإنتاج.

نوع أو فئة العميل للمنتجات أو الخدمات. ،الأساليب المستخدمة لتوزيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

طبيعة البيئة التنظيمية إذا كان ذلك منطبقاً، مثال ذلك: الأعمال المصرفية أو التأمين أو المرافق العامة.

ب -**التقسيم حسب القطاعات الجغرافية(Geographical):**

يعرف القطاع الجغرافي على أنه: مكون قابل للتمييز داخل منشأة ما ويدخل في توفير منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية خاصة، ويخضع لعوائد ومخاطر مختلفة عن المكونات الأخرى التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى[14]، ويمكن تعريف القطاع الجغرافي فيما يتعلق بالموقع الجغرافي لعمليات المنشأة، أو من خلال موقع عملائه أو أسواقه، وهناك العديد من العوامل التي يتعين على المنشأة أخذها في الاعتبار عند تحديد القطاعات الجغرافية التي تتكون منها المنشأة، **وهي**[15]:

---

[10]عبد، سوزان رسمي حسن (2003). مرجع سابق، ص 2.

[11]ميرزا، عباس علي وآخرون (2006). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب ودليل"، عمان، المطبعة المركزية، ص 75.

[12] V., Hennie (2006). "International reporting standers – A practical Guide", (4thed), Washington, The world bank, p 244 .

[13] ميرزا، عباس علي وآخرون (2006). مرجع سابق، ص 75.

[14]فان جريونينج، هيني (2006). "معايير التقارير المالية الدولية – دليل التطبيق" . (ترجمة طارق عبد العال حماد)، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص380.

[15] ميرزا، عباس علي وآخرون (2006). مرجع سابق، ص 75.

. التشابه بين الظروف الاقتصادية والسياسية.العلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة.
قرب العمليات. المخاطر الخاصة المرتبطة مع العمليات في منطقة معينة.
. أنظمة الرقابة على الصرف. مخاطر العملة الأساسية.

ج **التقسيم حسب الشخصية القانونية(Legal Entity).**

د **التقسيم حسب فئة العميل(Customer Category).**

ويعد التقسيم على أساس قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية هو الأكثر انتشاراً في تقسيم المنشآت إلى قطاعات، ومن الممكن أن يكون أساس التجزئة مزيج من هذين الأساسين[16].

أما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS(8)"القطاعات التشغيلية" الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS(14)المعدل "تقديم التقارير حول القطاعات"، واعتبر نافذ المفعول للفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير عام 2009، فقد تبنى مدخلاً جديداً في تحديد القطاعات التي يتم الإفصاح عن معلوماتها المالية في التقارير المالية، وهو "مدخل الإدارة"، حيث أنه بموجب هذا المدخل يتم تحديد القطاعات لأغراض إعداد التقارير المالية القطاعية الخارجية على نفس الأساس الذي تتبعه المنشأة في تحديد قطاعاتها لأغراض إعداد تقاريرها الداخلية، أي أن تعريف القطاعات بموجب المدخل الجديد سوف يرتكز على الطريقة التي تنظم بها الإدارة القطاعات داخلياً لأغراض اتخاذ القرارات التشغيلية وتقييم أداء القطاعات، في حين كان يتم تحديد هذه القطاعات بموجب المعيار السابق IAS(14) المعدل استناداً إلى مدخل "المخاطر والعوائد"، بحيث يتم تحديد إحدى قطاعات العمل أو القطاعات الجغرافية كقطاعات أساسية ويتم تحديد الأخرى على أنها قطاعات ثانوية وتكون طبيعة مصدر المخاطر والعوائد هي التي تحدد أي من هذه القطاعات أساسية، وبناء على ذلك تكون الأخرى ثانوية، وتكون الإفصاحات المطلوبة للقطاعات الثانوية أقل من الإفصاحات المطلوبة للقطاعات الأساسية17.

وعليه تكون القطاعات التي يتم الإفصاح عن معلومات بشأنها في التقارير المالية بموجب المعيار IFRS(8)هي القطاعات التشغيلية أو تجميعات من القطاعات التشغيلية التي تلبي معايير محددة، ويعرف القطاع التشغيلي وفق هذا المعيار على أنه: أحد عناصر المنشأة التي تحقق الشروط الثلاث التالية:

أ يشارك في نشاطات تجارية من الممكن أن يجبي منها إيرادات ويتكبد مصاريف.

ب تتم مراجعة نتائج عملياته التشغيلية بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي في المنشأة لأغراض تخصيص الموارد لذلك القطاع وتقييم أدائه.

ج تتوفر المعلومات المالية الخاصة به بشكل منفصل18.

2-2:مفهوم ملائمة التقارير المالية:

تعد الملائمة أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، فهي تساعد في تحديد ما إذا كانت التقارير المالية تقدم معلومات ملائمة ومفيدة لاحتياجات الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، حيث جاء في الإطار المفاهيمي لإعداد

[16]عبد، سوزان رسمي حسن (2003). مرجع سابق، ص 20.

[17]International Accounting Standards Board (2010). International Financial Reporting Standards, London, United Kingdom, p A287.

[18]Thepast Reference, p A289-A290.

التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية "حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات"[19].

وتمتلك المعلومات الواردة في التقارير المالية خاصية الملائمة عندما يكون لهذه المعلومات القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تشكيل توقعات حول نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة[20].

عملياً تتحدد درجة ملائمة المعلومات لاحتياجات المستثمرين من خلال دراسة العلاقة بين الأرقام المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية وبين المتغيرات السوقية التي تعكس وتجسد طبيعة استخدام المستثمرين لهذه المعلومات، واعتماداً على العلاقات الإحصائية يمكن الاستدلال هل للمعلومات تأثير في قرارات المستثمرين واعتقاداتهم حول أداء المنشأة ومركزها المالي، وعليه ينظر إلى القيمة الملائمة كمرادف لوجود ارتباط كبير بين المعلومات الواردة في التقارير المالية مع البيانات السوقية، فكلما كانت المعلومات أكثر ترابطاً مع البيانات السوقية قيل بوجود قيمة ملائمة أكبر للمعلومات الواردة في التقارير المالية[21].

وبحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فإنه حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية ملائمة يجب أن تتوافر فيها ثلاثة خصائص فرعية تمثل مكونات المعلومات الملائمة، وهي[22]:

أ -القيمة التنبؤية(Predictive Value):

تتمثل القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في مقدرة هذه المعلومات على مساعدة متخذي القرارات في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل على ضوء نتائج الماضي وتوقعات الأحداث في المستقبل ومن ثم تحسين احتمالات التوصل إلى تنبؤات معبرة للأحداث، ويكون للمعلومة محتوى معلوماتي إضافي إذا كان لها قدرة تنبؤية في المستقبل أي إذا أدت إلى تغيير في قرارات مستخدميها بصورة ملموسة خاصة عند نشر تلك المعلومات [23]، وعليه يكون للمعلومة قيمة تنبؤية إذا كان لها قيمة كمدخل إلى عمليات التنبؤ المستخدمة من قبل المستثمرين لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول المستقبل[24]، وليس بالضرورة حتى تكون للمعلومات قيمة تنبؤية أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وإنما أن تعزز القدرة على عمل تنبؤات مستقبلية وذلك من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية[25].

---

[19]يوسف، علي (2012). "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية . دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 (2)، ص 232.

[20]G. Bullen, Halsey & Crook, Kimberley (2005). "Revisiting The Concepts: Anew conceptual framework project", financial accounting standards board (FASB) – international accounting standards board (IASB), P 5.

[21]Dechow, P., et al., (2010), "Understanding earnings quality: A review of the proxies, theirdeterminants and their consequences", Journal of Accounting and Economics, (Vol. 50), P347.

[22]International Accounting Standards Board (2011)."The Conceptual Framework for Financial Reporting", Technical Summary, p 2.

[23]الشرعبي، جمال (2006). "مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق ، ص 187 – 188.

[24]E. Kiso, Donald, J. Weygandt, Jerry, D. Warfield, Terry (2011). "Intermediate Accounting", Volume 1, IFRS Edition, John Wiley & Sons, Inc, p44.

[25]مجلس معايير المحاسبة الدولية (2009). "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص 82.

ب **القيمة التأكيدية(Confirmatory Value):**

يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تأكيدية إذا أمكن لمتخذي القرارات بمساعدة هذه المعلومات تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات [26]، ويلاحظ بأن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المحاسبية مترابطة (متداخلة)، فالمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في أغلب الأحيان يكون لها قيمة تأكيدية[27].

ج **الأهمية النسبية(Materiality):**

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات لوحدها كافية لتحديد ملائمتها، فعلى سبيل المثال: في حالة فتح قطاع جديد تعمل فيه المنشأة، فإن القطاع الجديد يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة ولذلك فإن الإفصاح عن هذا القطاع الجديد يعتبر ضروري بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها القطاع في فترة وضع التقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وماديتها أهمية، مثل مبالغ المخزون المحتفظ به في كل فئة رئيسية للمخزون.

وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية اعتماداً على تلك التقارير، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يعتبر نقطة قطع أو عتبة وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة[28].

2-3:أهمية المحتوى المعلوماتي للإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية:

يوفر الإفصاح القطاعي معلومات أكثر تفصيلاً وتجزئة للمعلومات المجمعة على المستوى الكلي للمنشأة، الأمر الذي يجعل من التقارير المالية أكثر منفعة وملائمة لتلبية مختلف حاجات مستخدميها [29]، حيث أن التقارير المالية المجمعة لشركات المجموعة الواحدة تقدم معلومات مفيدة لمستخدميها عن عمليات هذه الشركات كشركة واحدة، إلا أن قطاعات المنشأة في بعض الحالات تشبه وحدات مستقلة وكاملة ولكل منها خصائصها الواجب الإفصاح عنها بشكل منفصل[30].

ويمكن استخلاص أهمية المعلومات القطاعية في تعزيز ملائمة التقارير المالية من خلال مايلي:

تعتبر المعلومات القطاعية ذات أهمية خاصة لتحليل وفهم واستيعاب التقارير المالية المجملة للمنشأة.

تساعد على استقراء الأحوال المالية للمنشأة والاتجاهات المختلفة لها، وكافة المؤشرات المالية الممكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، والوقوف على معدلات الربحية ومعدلات المخاطرة وفرص النمو والتطورات المستقبلية وغير ذلك من المؤشرات والدلالات[31].

---

[26]E. Kiso, Donald, J. Weygandt, Jerry, D. Warfield, Terry (2011). past reference, p44.

[27]Conceptual Framework For Financial Reporting (2010). Hong Kong institute of Certified Public Accountants, p 15.

[28]جربوع، يوسف محمود (2004). " مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 119، ص 11 – 12.

[29]الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة (1999). "مشروع معيار التقارير القطاعية"، الرياض، السعودية، ص3.

[30]الدهراوي، كمال الدين (2006). مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص 367.

[31]الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة (1999). مرجع سابق، ص ص 2 – 3.

تظهر هذه المعلومات المخاطر والفرص المتعلقة بعمل المنشأة، وذلك من خلال عرض المركز المالي ونتائج الأعمال حسب القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول مدى اعتمادها على عملاء محددين، مما يمّكن من تقدير أفضل للمخاطر والفرص المصاحبة لأداء هذه القطاعات[32].

تساعد في التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها المنشأة، وكذلك المخاطر في ظل توفر معلومات خارجية، حيث يعد التنبؤ بإيرادات وعوائد الشركة بالاعتماد على المعلومات القطاعية أكثر قدرة من التنبؤ بـ إيرادات وعوائد الشركة بالاعتماد على البيانات المالية الإجمالية، حيث أن خطوط الإنتاج والأنشطة الصناعية للشركة لها معدلات نمو وظروف اقتصادية مختلفة يؤدي أخذها في الاعتبار إلى تحسين عملية التنبؤ[33].

تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أدق وتقدير المخاطر التي تحيط بالمنشأة وزيادة الثقة في التنبؤات المبنية على البيانات التاريخية، فعلى سبيل المثال: إن معرفة مستوى عمليات المنشأة في صناعات النمو أو الصناعات المتدهورة يمكن أن يساهم في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية، وكذلك فإن معرفة مستوى أعمال المنشأة في منطقة جغرافية يمكن أن يسهم في تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة[34].

تمّكن المستثمرين في أن يقرروا إلى أي مدى يمكن أن يؤدي توزع الشركة وفق مناطق جغرافية وقطاعات عمل، إلى التنوع في محافظهم الاستثمارية، حيث أن المعلومات المقسمة تخفض من درجة عدم تأكد المستثمرين وتساعدهم على تقدير الخطر العام للاستثمار[35].

إن عرض المعلومات القطاعية الجغرافية يَمكن المستثمرين من الاستفادة من الاختلاف في الأرباح والفرص الاستثمارية المتاحة في بلاد دون الأخرى، وبالتالي يحسن من العائد[36].

تمّكن المستثمرين من دمج المعلومات الخاصة بالشركة مع المعلومات الخارجية، كالمعلومات عن الصناعة والمتغيرات الاقتصادية الخاصة ببلد معين ، مما يَمكن المستثمرين من تقييم أفضل للمخاطر والفرص الاستثمارية المتاحة[37].

رغم أنه من الممكن الاعتماد على التقارير المالية التي تغطي كامل نطاق عمليات المنشأة في تقييم الوضع المالي للمنشأة ككل، إلا أنه من الصعب جداً تقييم الاستراتيجيات التشغيلية والمالية للإدارة خاصة فيما يتعلق بتركيزها على مجالات نشاط محددة.

يمّكن الإفصاح عن المعلومات القطاعية من رصد وتتبع نتائج الشركة عبر الفترات المختلفة والتعرف على أثر الأنشطة الجديدة على تلك النتائج عندما تفتح الشركات خطوط إنتاج جديدة أو تدخل في مجالات أعمال جديدة [38].

---

[32]أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة (2010). "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية"، عمان، الجامعة الأردنية ، ص 827.

[33]عبد، سوزان رسمي حسن (2003). مرجع سابق، ص23.

[34] حماد، طارق عبد العال (2002). "موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية (2)"، مصر، جامعة عين شمس، ص 320.

[35]H., Don &B.Thomas, Wayne (1997). "Geographic segment disclosures: Theories, Findings, and Implications",international journal of accounting, vol .32, N.4, p 494 .

[36]عبد، سوزان رسمي حسن (2003). مرجع سابق، ص16.

[37]Karin Hessling, Anna &Jaakola, Johanna(2007). past reference, p 6.

[38]حماد، طارق عبد العال (2002). مرجع سابق، ص ص364- 317.

يحوّل الإفصاح عن المعلومات القطاعية عن إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة في بعض الأنشطة والتي قد تسّهل المعلومات المجمعة عن الشركات متنوعة النشاط من إخفائها [39]، فقد تعمل المنشأة في عدة أنشطة مختلفة أو تمارس أنشطتها في العديد من المناطق الجغرافية التي لها مستويات مختلفة في الربحية والمخاطر والنمو، وعندما تندمج هذه المعلومات الهامة في بيانات المنشأة ككل فإن المستثمرين سوف يفقدون جزء من المعلومات الضرورية لتقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وكذلك تقدير معدلات النمو المتوقع[40].

يمكن مما تقدم استنتاج أهمية المعلومات القطاعية وأثرها على دقة التقديرات المتعلقة بالمنشأة متنوعة الأنشطة وعلى دقة التنبؤات بـ أسعار وعوائد الأسهم والتنبؤ بالأرباح والعائد غير العادي وكذلك أهمية هذه المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد وتكلفة رأس المال للشركات المفصحة عنها، وكذلك أهميتها في تقييم الفرص والمخاطر الاستثمارية في حال وجود خصائص خطر مختلفة بوضوح بين القطاعات، مما يؤكد على أهمية المعلومات القطاعية ودورها في جعل التقارير المالية أكثر منفعة وملائمة لتلبية مختلف حاجات مستخدميها.

3-الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء الدراسة التطبيقية للبحث التي تمت على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد هذا البحث من التقارير المالية المنشورة لهذه البنوك، وحدد في هذا الجزء عينة البحث ومتغيراته، وتم قياس هذه المتغيرات وتحليل البيانات واختبار فروض البحث باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.

3-1: مجتمع وعينة البحث:

تناول الباحث في دراسته جميع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها / 14/ بنك، واستبعد منها بنكين، وهما بنك البركة وبنك الشام، وذلك لعدم اكتمال المعلومات القطاعية المتعلقة بهما لكونه تم إدراجهما مؤخراً في السوق، ونورد في الجدول رقم (1) التالي تلك البنوك:

الجدول رقم (1): مجتمع البحث (البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

التسلسل	اسم البنك	الرمز
1	البنك العربي – سورية	ARBS
2	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF
3	بنك الأردن – سورية	BOJS
4	بنك البركة – سورية	BBSY
5	بنك الشام	CHB
6	بنك الشرق	SHRQ
7	بنك بيبلوس – سورية	BBS
8	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF
9	بنك سورية الدولي الإسلامي	SIIB

[39] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة (1999). مرجع سابق، ص 17.

[40] حماد، طارق عبد العال (2002). مرجع سابق، ص 322.

10	بنك سورية والخليج	SGB
11	بنك سورية والمهجر	BSO
12	بنك عودة – سورية	BASY
13	بنك قطر الوطني – سورية	QNBS
14	فرنسبنك – سورية	FSBS

3-2:أداة البحث:

في سبيل بيان دور المعلومات القطاعية المفصح عنها في التقارير المالية في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وبحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي(Linear Regression)لدراسة وتحليل نوع وقوة العلاقة بين متغيرات البحث، حيث يقيس معامل الارتباط (R)قوة العلاقة بين المتغيرات، كما تشير قيمة معامل التحديد(R2)إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة التي استطاعت أن تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، كما يبين تحليل التباين عن طريق إحصائية Fالقوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي لمتغيرات النموذج، كما أن اختبار Tيبين معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار كلاً على حدا من الناحية الإحصائية.

3-3:الإحصاءات الوصفية:

تتناول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مجموعة من المتغيرات تم تقسيمها وفق مايلي:

3-3-1:نتائج أعمال القطاعات التشغيلية:

يبين الجدول رقم (2) الآتي الإحصاءات الوصفية المتعلقة بحصة السهم منننتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفق مايلي:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغير نتائج أعمال القطاعات التشغيلية

Segment	Minimum	Maximum	Mean	Std.	Skewness	Kurtosis
Persons	-2,72	2,23	-0,57	1,44	0,7	-0,09
Institution	-39,32	73,62	11,05	36,37	0,47	-0,58
Treasury	5,57	81,47	31,76	26,32	0,82	-0,88
Other	-1,43	9,67	2,22	3,59	1,34	0,52

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2) أن أقل قيمة لحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية بلغت(-39,32)وقد تحققت هذه القيمة في قطاع المؤسسات، بينما بلغت أكبر قيمة لحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية(81,47)وذلك في قطاع الخزينة، بالمتوسط نلاحظ أن أقل قيمة لحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية هي في قطاع الأفراد حيث بلغت(0,57-)، مما يدل على أن قطاع الأفراد هو أقل القطاعات التشغيلية تحقيقاً للدخل وأن نتيجة عمل هذا القطاع بالمتوسط هي خسارة، في حين أن أكبر قيمة متوسطة لحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية بلغت(31,76)وذلك في قطاع الخزينة مما يدل على أن قطاع الخزينة هو أكثر القطاعات التشغيلية تحقيقاً للدخل.

كما يلاحظ أن القيم الأكثر تشتتاً لنتائج أعمال القطاعات التشغيلية كانت في قطاع المؤسسات، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لقيم حصة السهم من نتائج أعمال هذا القطاع(36,37)وهذا يلاحظ من خلال أن أقل قيمة

لحصة السهم من نتائج أعمال القطاعات التشغيلية كانت خسارة (39,32−)وتحققت في هذا القطاع بينما كانت القيمة المتوسطة لحصة السهم من نتائج أعمال هذا القطاع موجبة وقد بلغت (11,05)، يليه قطاع الخزينة، بالمقابل نجد أن القيم الأقل تشتتاً لنتائج أعمال القطاعات التشغيلية كانت في قطاع الأفراد حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لقيم حصة السهم من نتائج أعمال هذا القطاع(1,44)،وتشير قيم معامل التفلطح والالتواء إلى أنها تتراوح بين(0,88−)و(1,34).

3−3−2:السعر السوقي للسهم:

يبين الجدول رقم (3) الآتي الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالسعر السوقي لأسهم البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفق مايلي:

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغير السعر السوقي للسهم

Kurtosis	Skewness	Std.	Mean	Maximum	Minimum	Variable
-0,22	1,21	221,42	280,74	716,51	97,39	SP

يلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن أقل قيمة للسعر السوقي لأسهم البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بلغت(97,39)، بينما بلغت أكبر قيمة للسعر السوقي لأسهم تلك البنوك(716,51)، وبالمتوسط نلاحظ أن القيمة السوقية لأسهم البنوك بلغت(280,74)، كما يلاحظ بأن قيمة الانحراف المعياري بلغت (221,42)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء(1,21)ومعامل التفلطح(0,22−).

3−3−3:حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية:

يبين الجدول رقم (4) الآتي الإحصاءات الوصفية المتعلقة بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفق مايلي:

الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لمتغير حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية

Kurtosis	Skewness	Std.	Mean	Maximum	Minimum	Variable
-0,45	0,75	85,19	115,22	291,94	16,65	OCF

يلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن أقل قيمة لحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بلغت(16,65)، بينما بلغت أكبر قيمة لحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية لتلك البنوك(291,94)، وبالمتوسط نلاحظ أن قيمة حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك بلغت(115,22)، كما يلاحظ بأن قيمة الانحراف المعياري بلغت(85,19)، كما بلغت قيمة معامل الالتواء(0,75)ومعامل التفلطح (0,45−).

3−4:اختبار فرضيات البحث:

تم اختبار فرضيات البحث وفق مايلي:

3−4−1:دور الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم:

يحدد الفرض الأول من فروض البحث العلاقة بين نتائج أعمال القطاعات التشغيلية والسعر السوقي المستقبلي للسهم، ولاختبار هذا الفرض تم بناء العلاقة الدالية الآتية[41]:

[41]تم بناء العلاقات الدالية بالاستناد إلى معادلة الانحدار الخطي التالية:

$Y = a + bxi + \alpha_1$

وذلك لتوضيح العلاقة بين المتغيرات، أما النتائج فقد تم الحصول عليها عن طريق البرنامج الإحصائي SSPS.

المعادلة رقم (1) $SP_{jt+1} = a_0 + b_1 RP_{jt} + b_2 RI_{jt} + b_3 RT_{jt} + b_4 RO_{jt} + a_1$

إذ أن:j:تشير إلى المنشأة.t: الفترة الزمنية.

SP: السعر السوقي المستقبلي للسهم.RP: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد.

RI: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات.RT: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة.

RO: حصة السهم من نتائج الأعمال الأخرى.

تظهر نتائج اختبار هذا الفرض في الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5): دور نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم

RO	RT	RI	RP	a	
41,05	-1,24	8,08	-19,47	128,59	Value
1,23	-0,46	3,32	-0,64	1,61	T - stat
0,25	0,66	0,01	0,54	0,14	Sig
5,36					F
0,02					F - Sig
84%					R
70%					R2
1,14					DW

-تفضي النتائج في الجدول السابق رقم (5) إلى مايلي:

أ -هناك متغيرات تؤثر سلبياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد (RP)، وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(19,47−)و(1,24−)على التوالي.

ب -هناك متغيرات تؤثر إيجابياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات (RI) ،وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى (RO)، حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(8,08)و(41,05)على التوالي.

ج -إن متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات (RI) ، له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار عند مستوى دلالة(0,1)، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير(0,01)، في حين أن باقي المتغيرات لم تكن ذو تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار، حيث بلغ مستوى المعنوية لهذه المتغيرات(RP=0,54−RO=0,25 −RT=0,66).

د -يشير تحليل التباين (ANOVA)،أنه بلغت قيمة (5,36)F، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية (F−sig=0,02)،مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة.

و -بلغت قيمة معامل الارتباط (R=84%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2=70%)،وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (70%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ز -تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin–Watson (1,14)وهي أقل من(3).

إن النتائج السابقة تبين وجود تأثير لنتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، مما يؤكد صحة الفرض القائل:"يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم"،**وعليه نقبل الفرض الأول من فروض البحث.**

3-4-2: دور الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية:

يحدد الفرض الثاني من فروض البحث العلاقة بين نتائج أعمال القطاعات التشغيلية وحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، ولاختبار هذا الفرض تم بناء العلاقة الدالية الآتية:

المعادلة رقم (2) $OCF_{jt+1}=a_0+ b_1RP_{jt}+ b_2RI_{jt}+ b_3RT_{jt} + b_4RO_{jt} + a_1$

إذ أن:j: تشير إلى المنشأة.t: الفترة الزمنية.

OCF: حصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

RP: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد.RI: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات.

RT: حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة.RO: حصة السهم من نتائج الأعمال الأخرى.

تظهر نتائج اختبار هذا الفرض في الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6): دور نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية

RO	RT	RI	RP	a	
-21,82	3,43	-0,61	3,52	63,38	Value
-1,27	2,44	-0,48	0,22	1,53	T - stat
0,24	0,04	0,64	0,83	0,16	Sig
1,95					F
0,19					F - Sig
68%					R
46%					R2
2,21					DW

-تفضي النتائج في الجدول السابق رقم (6) إلى مايلي:

أ -هناك متغيرات تؤثر سلبياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات (RI)،وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى(RO)، حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(0,61-)و(21,82-)على التوالي.

ب -هناك متغيرات تؤثر إيجابياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد (RP)،وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة(RT)، حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(3,52)و(3,43)على التوالي.

ج -إن متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير (0,04)، في حين أن باقي المتغيرات

لم تكن ذو تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار، حيث بلغ مستوى المعنوية لهذه المتغيرات(RP=0,83 –RO=0,24 – RI=0,64).

د -يشير تحليل التباين (ANOVA)،أنه بلغت قيمة F(1,95)، وأن هذه القيمة ليست معنوية عند مستوى دلالة(0,1)،حيث بلغ مستوى المعنوية (F–sig=0,19)، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ليس له قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة.

و -بلغت قيمة معامل الارتباط (R=68%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2=46%)،وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (46%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ز -تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin–Watson (2,21)وهي أقل من(3).

-بهدف الوصول إلى نموذج الانحدار الخطي ذو التأثير المعنوي على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة، سوف يتم استبعاد أثر عدد من المتغيرات المستقلة، كمايلي:

أ -عند استبعاد تأثير متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد من نموذج الانحدار، يمكن اشتقاق المعادلة التالية من المعادلة رقم (2)، كمايلي:

$$OCF_{jt+1}=a_0 + b_1 RI_{jt} + b_2 RT_{jt} + b_3 RO_{jt} + a_1$$ **المعادلة رقم (2–أ)**

-تظهر نتائج اختبار هذا النموذج في الجدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (7): دور نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، بعد استبعاد أثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد

RO	RT	RI	a	
-22,5	3,49	-0,6	60,75	Value
-1,1	2,66	-0,5	1,61	T - stat
0,19	0,02	0,63	0,14	Sig
2,86				F
0,09				F - Sig
68%				R
46%				R2
2,22				DW

-تفضي النتائج في الجدول السابق رقم (7) إلى مايلي:

أ -هناك متغيرات تؤثر سلبياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات (RI)، وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى(RO)، حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(0,6–)و(22,5–)على التوالي.

ب -يؤثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، إيجابياً من حيث القيمة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، حيث بلغت قيمة هذا المتغير(3,49).

ج -إن متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار عند مستوى دلالة(0,1)، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير(0,02)، في حين أن باقي المتغيرات لم

تكن ذو تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار، حيث بلغ مستوى المعنوية لهذه المتغيرات(RI=0,63 RO=0,19 -).

د -يشير تحليل التباين (ANOVA)،أنه بلغت قيمة F(2,86)، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية (F-sig=0,09)، مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة.

و -بلغت قيمة معامل الارتباط (R=68%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2=46%)،وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (46%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ز -تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin-Watson (2,22)وهي أقل من(3).

ب -عند استبعاد تأثير متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات من نموذج الانحدار، يمكن اشتقاق المعادلة التالية من المعادلة رقم (2)، كمايلي:

المعادلة رقم (2- ب) $OCF_{jt+1}=a_0 + b_1RP_{jt}+ b_2RT_{jt} + b_3RO_{jt} + a_1$

-تظهر نتائج اختبار هذا النموذج في الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8): دور نتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، بعد استبعاد أثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات

RO	RT	RP	a	
-14,77	3,06	3,19	52,45	Value
-1,6	2,69	0,21	1,57	T - stat
0,12	0,02	0,84	0,15	Sig
2,73				F
0,1				F - Sig
67%				R
45%				R2
2,02				DW

-تفضي النتائج في الجدول السابق رقم (8) إلى مايلي:

أ -يؤثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى (RO)، سلباً من حيث القيمة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، حيث بلغت قيمة هذا المتغير(14,77-).

ب -هناك متغيرات تؤثر إيجابياً من حيث قيمة معاملاتها على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وهي المتغيرين حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد (RP)،وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة(RT)،حيث بلغت قيم هذين المتغيرين(3,19)و(3,06)على التوالي.

ج -إن متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار عند مستوى دلالة(0,1)، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير(0,02)، في حين أن باقي المتغيرات لم تكن ذو تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار، حيث بلغ مستوى المعنوية لهذه المتغيرات(RP=0,84 - RO=0,12).

د -يشير تحليل التباين (ANOVA)،أنه بلغت قيمة F(2,73)، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية(F-sig=0,1)، مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة.

و -بلغت قيمة معامل الارتباط (R=67%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2=45%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (45%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ز -تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin-Watson (2,02)وهي أقل من(3).

ج -عند استبعاد تأثير متغيري حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات من نموذج الانحدار، يمكن اشتقاق المعادلة التالية من المعادلة رقم (2)، كمايلي:

المعادلة رقم (2- ج) $OCF_{jt+1}=a_0+ b_1RT_{jt} + b_2RO_{jt} + a_1$

-تظهر نتائج اختبار هذا النموذج في الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9): دورنتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، بعد استبعاد أثر متغيري حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأفراد وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع المؤسسات

RO	RT	a	
-15,52	3,13	50,28	Value
-2,02	2,98	1,66	T - stat
0,07	0,01	0,13	Sig
4,47			F
0,04			F - Sig
67%			R
45%			R2
2,03			DW

-تفضي النتائج في الجدول السابق رقم (9) إلى مايلي:

أ -يؤثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى (RO)، سلباً من حيث القيمة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، حيث بلغت قيمة هذا المتغير(15,52-).

ب -يؤثر متغير حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)، إيجابياً من حيث القيمة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، حيث بلغت قيمة هذا المتغير(3,13).

ج -إن متغيري حصة السهم من نتائج أعمال قطاع الخزينة (RT)،وحصة السهم من نتائج أعمال قطاع الأخرى(RO)، لهما تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في نموذج الانحدار عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى الدلالة لهذين المتغيرين(RT=0,01 - RO=0,07).

د -يشير تحليل التباين (ANOVA)،أنه بلغت قيمة F(4,47)، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية (F-sig=0,04)، مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة.

و -بلغت قيمة معامل الارتباط (R=67%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2=45%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (45%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

ز -تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin–Watson (2,03) وهي أقل من(3).

يلاحظ بأن لهذا النموذج قوة تفسيرية ذات دلالة إحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة، وكذلك على مستوى المتغيرات المستقلة كلاً على حدا.

إن النتائج السابقة تبين وجود تأثير لنتائج أعمال القطاعات التشغيلية في تعزيز القدرة على التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، مما يؤكد صحة الفرض القائل: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية"، **وعليه نقبل الفرض الثاني من فروض البحث.**

بناءً على نتائج اختبار فروض البحث، وبيان صحة فرضيتي البحث القائلتين: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وبحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية"، الأمر الذي يبين صحة الفرضية الرئيسية للبحث القائلة: "يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في تعزيز ملائمة التقارير المالية".

النتائج و المناقشة:

هدف هذا البحث إلى بيان دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية، وذلك من خلال بيان دور المعلومات القطاعية في تعزيز القدرة على التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، وبحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وبالتطبيق على عينة مكونة من (12) بنك مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية تتوافر عنها البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، **أظهرت نتائج البحث مايلي:**

أ -قبول الفرضية الأولى القائلة: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم"، حيث أظهر تحليل التباين (ANOVA)أنه بلغت قيمة المعامل(5,36)F، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة(0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية(F–sig=0,02)،مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R=84%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (R2=70%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر(70%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، وأشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معامل Durbin–Watson (1,14)وهي أقل من(3).

ب -قبول الفرضية الثانية القائلة: "يساعد الإفصاح عن نتائج أعمال القطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في التنبؤ بحصة السهم من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية"، حيث أظهر تحليل التباين (ANOVA)أنه بلغت قيمة المعامل(4,47)F، وأن هذه القيمة معنوية عند مستوى دلالة (0,1)، حيث بلغ مستوى المعنوية (F–sig=0,04)، مما يؤكد أن لنموذج الانحدار قوة تفسيرية عالية من الناحية الإحصائية على المستوى الكلي للمتغيرات المستقلة، كما بلغت

قيمة معامل الارتباط (R=67%)،مما يدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد(R2=45%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (45%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، وأشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ بلغت قيمة معاملDurbin–Watson (2,03)وهي أقل من(3).

ج بناءً على نتائج اختبار فروض البحث، وبيان صحة فرضيتي البحث السابقتين، الأمر الذي يبين صحة الفرضية الرئيسية للبحث القائلة: "يساعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المكونة للمنشأة في تعزيز ملائمة التقارير المالية".

الاستنتاجات و التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن للباحث أن يقدم التوصيات التالية:

1. ضرورة قيام كل من هيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية بالتأكد من إفصاح الشركات المدرجة في السوق عن معلوماتها القطاعية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2. العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين في السوق المالي حول طبيعة المحتوى المعلوماتي للإفصاح القطاعي، وأهمية المعلومات التي يوفرها في تقييم أوضاع المنشآت بشكل أفضل، وتكوين التوقعات المستقبلية حول المنشآت، وبالتالي ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

3. ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري، وعقد الندوات المستمرة لمناقشة نتائج هذه الأبحاث ودراسة المقترحات والتوصيات التي يعرضها الباحثون.

4. ضرورة إيلاء موضوع الإفصاح القطاعي أهمية أكبر في الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث لاحظ الباحث أن المعيار المتعلق بالإفصاح القطاعي لا يتم التطرق له في سنوات الدراسة الجامعية أو في الدورات التدريبية والتعليمية.

5. ضرورة إيلاء موضوع الإفصاح القطاعي أهمية أكبر في البحوث والدراسات المستقبلية، لأهمية المعلومات التي يوفرها في تعزيز ملائمة التقارير المالية، ومن الدراسات الممكن القيام بها:

- مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح القطاعي وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأهم المشكلات المتعلقة بالإفصاح القطاعي في بيئة الأعمال السورية.
- مدى اعتماد المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية على المعلومات القطاعية المفصح عنها في التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- استطلاع آراء معدي التقارير المالية ومدققي الحسابات والمدراء الماليين، حول متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(IFRS(8، ومدى ملائمتها للتطبيق في بيئة الأعمال السورية.
- دور متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS(8، على الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية بالمقارنة مع متطلبات المعيار السابق(IAS(14.
- دراسة مقارنة للإفصاحات القطاعية للشركات السورية العاملة في القطاعات المختلفة (الصناعة – البنوك – التأمين – .....)، من حيث القطاعات التشغيلية المفصح عن معلوماتها في التقارير المالية، وأثر ذلك على خاصية قابلية المقارنة بين الشركات.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة (2010). "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية"، عمان، الجامعة الأردنية.

-الدهراوي، كمال الدين (2006). مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمةً، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

-الشرعبي، جمال (2006). "مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق.

-العمري، أحمد محمد وآخرون (2007). "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 44(2)، ص ص 1-48.

-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة (1999). مشروع معيار التقارير القطاعية، الرياض، السعودية.

-جربوع، يوسف محمود (2004). " مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 119، صص 11 – 14.

-حماد، طارق عبد العال (2002). "موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية (2)"، مصر، جامعة عين شمس.

-عبد، سوزان رسمي حسن (2003). "الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

-فان جريونينج، هيني (2006). "معايير التقارير المالية الدولية – دليل التطبيق" . (ترجمة طارق عبد العال حماد)، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

-مجلس معايير المحاسبة الدولية (2009). "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

-ميرزا، عباس علي وآخرون (2006). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب ودليل"، عمان، المطبعة المركزية.

-يوسف، علي (2012). "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية . دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 (2).

المراجع باللغة الإنكليزية:

- Aleksanyan, Mark &Danbolt, Jo (2015). "Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better?" , Forthcoming in Accounting in Europe, A Journal of the European Accounting Association, Available at SSRN.

- B., Jacqueline & S., Gregory (2009). "The value relevance of segment data", The university of Melbourne, Australia .

- Conceptual Framework For Financial Reporting (2010). Hong Kong institute of Certified Public Accountants.

- Dechow, P., et al., (2010), "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", Journal of Accounting and Economics, (Vol. 50).

- E. Kiso, Donald, J. Weygandt, Jerry, D. Warfield, Terry (2011). "Intermediate Accounting", Volume 1, IFRS Edition, John Wiley & Sons, Inc.

- G. Bullen, Halsey & Crook, Kimberley (2005). "Revisiting The Concepts: Anew conceptual framework project", financial accounting standards board (FASB) – international accounting standards board (IASB).

- H., Don &B.Thomas, Wayne (1997). "Geographic segment disclosures: Theories, Findings, and Implications", international journal of accounting, vol .32, N.4.

- I., Hashanah & Y., NurulAdillah (2009). " Segmental reporting by Malaysian companies: IAS 14 versus MASB 22", Journal of Modern Accounting and Auditing, 5 (9), 1-12.

- International Accounting Standards Board (2011)."The Conceptual Framework for Financial Reporting", Technical Summary.

- International Accounting Standards Board (2010). International Financial Reporting Standards, London, United Kingdom.

- Kajüter, Peter &Nienhaus, Martin (2015)."The Impact of IFRS 8 Adoption on the Value Relevance of Segment Reports", University of Muenster - Accounting Center, Available at SSRN.

- Karin Hessling, Anna &Jaakola, Johanna (2007)." Through The eyes of management: A study on segment reporting in Swedish Companies and possible implications of IFRS(8)", (Master's thesis in accounting and financial management), Stockholm school of Economics.

- Valenza, Pascale Taddei&Heem, Gregory (2010). " An Analysis Of Segment Disclosures Under IAS(14) And IFRS(8)", Available at SSRN .

- V., Hennie (2006). "International reporting standers – A practical Guide", (4^{th}ed), Washington, The world bank.